الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

9 **شعبان** 1437 –16 **مايو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

ثلث المتزوجين يقعون في الطلاق سنوياً .. إحصائية الطلاق مخيفة وتدق ناقوس الخطر في المجتمع السعودي

وضع دورات تثقيفية إلزامية للمقبلين على الزواج من الذكور والإناث

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
https://www.albiladdaily.com

سلمان بن محمد العُمري

يعد موضوع الطلاق من أخطر الموضوعات الاجتماعية التي تشغل بال المصلحين من العلماء والمفكرين، كما أن الطلاق وكثرته في المجتمع من أهم المعايير التي يقاس بها استقرار المجتمع، ولذلك تجد كل دول العالم تعمل جاهدة على تيسير سبل الزواج، وبناء الأسرة، والمحافظة عليها، لما يمثله ذلك من دعم للمجتمع كله، لأن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وتبذل جهودا ضخمة للتقليل من نسب الطلاق، لما يترتب عليه ـ أغلب الأحيان ـ من تدمير لبناء الأسرة، وتشريد للأطفال، وغير ذلك من المفاسد الكثيرة التي تؤثر سلباً على تماسك المجتمع ككل.

زيادة حالات الطلاق

وقد سجلت حالات الطلاق في المملكة زيادات خلال السنوات الأخيرة ووفق إحصائية مركز المعلومات الوطني بلغ عدد وقائع الزواج المسجلة خلال عام 1436 هـ بلغ 132 ألفاً و 467 واقعة، في حين بلغت وقائع الطلاق 27 ألفاً و 209 وقائع طلاق، وأن وقائع الزواج في العام 1435 هـ بلغت 132 ألفاً و 940 واقعة، وهو ما يظهر انخفاض وقائع الزواج مقارنة بـ 1436 هـ. كما ارتفعت وقائع الطلاق في العام الماضي بعدد 2825 واقعة طلاق مقارنة بالعام 1435 هـ، الذي كانت وقائع الطلاق فيه قد بلغت 24384 واقعة.

وفي تصوري أن حالات الطلاق في المجتمع أكثر من ذلك، وذلك لأن الكثير من المطلقين والمطلقات لم يسجلوا حالات الطلاق سريعاً إما تراخياً من الطرفين، أو مماطلة من أحد الزوجين، أو لأمور لا يريدون الإفصاح عنها. كما أن مكتب المفتي العام للمملكة ورئيس هيئة كبار العلماء ينظرون في أحوال الطلاق وتقدر في السنة الواحدة بأكثر من أربعة آلاف حالة طلاق سنوياً، وخمس عشرة حالة يومياً ما ينظره المفتي من أحوال الطلاق !

وهذه الحالات معلقة، ويكمل أصحابها في المراجعة والعودة وما انتهى بالطلاق البائن من المحاكم، ولا أبالغ إن قلت: إن هذا الرقم ربما يكون نتاج عمل قاض من القضاة في إحدى مناطق المملكة، فحالات الطلاق في تزايد مستمر، وقد وصلت في يوم من الأيام إلى نسبة مخيفة وعالية جداً.

قضية مهمة خطيرة

ومن هنا نستنتج ما يلي:

أولاً: أن حالات الطلاق تفوق حالات الزواج بثلاثة أضعاف.

ثانياً: أن الزيادة في حالات الطلاق قاربت حالات الزواج.

ثالثاً: أن حالات الزواج تكاد تكون مستقرة عن العام الذي قبله، مع الزيادة الكبيرة في حالة الشباب البالغين مبلغ الزواج.

رابعاً: أن الأمور الاجتماعية في مجتمعنا أصبحت معكوسة، فالشباب أصبح يقبل على الطلاق أكثر من إقباله على الزواج، بينما الصحيح هو العكس!!

وهذا كله يوجب من كل الهيئات والمؤسسات الحكومية وخطباء المساجد وضع هذا الموضوع المهم والخطير في صدر أولوياتها، ومقدمة اهتماماتها، وإجراء البحوث المتخصصة والدراسات الدقيقة لمعرفة الأسباب الحقيقية والجوهرية لظاهرة عزوف الشباب عن الزواج، وظاهرة انتشار حالات الطلاق والخلع، وازديادها عاماً بعد عام، وصولاً إلى الحلول المفيدة وأهمها المحاضرات والتوعية للشباب والشابات والتخلق بالأخلاق الإسلامية ومنها الحلم وقلة الكلام وعدم تتبع سفاسف الأمور، وإعادة المآسي والقال والقيل، والابتعاد عن الغضب وغير ذلك من العلاجات الناجعة لهذا الاعوجاج الحاصل في هذا الموضوع، وإعادة القطار إلى مساره الصحيح، بحيث نرى إقبال الشباب على الزواج يزداد، ونسب الطلاق تنخفض وتتقلص، لما في ذلك من الأهمية البالغة في استقرار الأسرة، وتماسك العائلة، مما ينعكس على المجتمع كله، ويزيده تماسكاً وقوة وصلابة.

رصد الظاهرة

ولاشك أن وضع الحلول لمشكلة الطلاق تستوجب التعرف على الأسباب، ورصد الظاهرة للوصول إلى الحل. وقد أوليت هذا الموضوع اهتماماً كثيراً كشأن غيري من " الباحثين الاجتماعين " لما للطلاق من آثار وتبعات كثيرة، لا تقتصر على المرأة فقط ـ كما يظن بعض الناس ـ بل إنها تشمل كلاً من الأولاد والزوج والمجتمع، فالطلاق يؤثر في مؤسسة الأسرة وترابطها، ومن المعلوم أن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع.

فمن المشكلات التي يعاني منها المطلقون: مشكلات نفسية مقارنة بحالاتهم قبل الطلاق، إذ يجدون أنفسهم وحيدين، ويشعرون بالإحباط وخيبة الأمل، والشعور بالمسؤولية عن انهيار بناء الأسرة. ومن مشكلات الزوجة المطلقة الشعور بضغوط نفسية بعد الانفصال، نتيجة نظرة المجتمع، وبسبب وجود الأولاد، وتحملها مسؤوليات فوق طاقتها.

أما الأطفال فإنهم أكثر الأطراف المتضررة من انهيار الأسرة فقد يجد كل واحد من الرجل والمرأة ضالته في غير الذي كان شريكه، لكن الأطفال لن يجدوا ما يعوضهم عن حنان الأم ورعاية الأب، فالطلاق يؤثر سلباً في تنشئة الأطفال، وفي بناء شخصيتهم السوية، وقد ينجرفون إلى ما لا تحمد عقباه، وكل ذلك يؤثر في بناء المجتمع، وتماسكه، وقوته. وهذا يؤكد أن الطلاق يؤثر سلباً في الرجال، والنساء، والأطفال، والمجتمع.

وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى قمت بدراسة علمية ميدانية بعنوان: " ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي " بينت فيها بعض خصائص المطلقين في المجتمع السعودي حيث أمكن تحديدها من خلال دراسة (330) حالة طلاق، منهم (80) حالة لمطلقين (ذكور) ، و (250) حالة لمطلقات (إناث) وهي عينات عشوائية وكانت استجابة النساء أكثر من الرجال.

وقد بيّنت الدراسة على أن اتباع المنهج الاسلامي وهديه في شئون الحياة الزوجية هو الحل الموضوعي للجم زيادة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، ومعرفة أن الإسلام إنما أباح الطلاق في الحالات التي تستحيل فيها العشرة ومواصلة الحياة الزوجية ويكون الطلاق أخف الضررين .

وطالبت بتشكيل فريق عمل من قبل هيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة يتكون من مفكرين ومحامين وإعلاميين لوضع خطة شاملة لمكافحة ظاهرة الطلاق الذي ينتشر في المجتمع لأسباب تافهة أحياناً، كما طالبت بإنشاء مكاتب تتعلق بالاستشارات الزوجية على أن تكون ملحقة بالمحكمة الشرعية وتحت إشرافها، بحيث يتسنى لهذه المكاتب أن تضم إلى جانب المتخصصين في العلوم الشرعية، وأهل الخبرة متخصصين في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع والتربية والخدمة الاجتماعية حتى يتحقق التكامل من مختلف الجوانب والمجالات فيما يتعلق بطبيعة عمل هذه المكاتب.

دورات تأهيلية

وأوصت الدراسة بإقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية، كما دعت إلى استحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين، والعلاج الأسري والعائلي المجتمعي من خلال ما يعرف بعيادات الأسرة والمجتمع بوجود مختصين في هذا الفرع من المعالجة مع السعي لتوسيع قاعدة عيادات الرعاية الأولية، لتشمل الرعاية الأولية والسلوكية والمجتمعية، وتدريب أطباء الأسرة والمجتمع كونهم بوابة الخدمة الصحية في كيفية التعامل مع مشكلات الاسرة والمجتمع السلوكية والاجتماعية ذات البعد الصحي .

صندوق للمطلقات

واقترحت الدراسة إنشاء صندوق للمطلقات وتدريبهن مهنيا وتحويلهن إلى عنصر منتج وليس استهلاكيا اتكاليا يعتمد على الاعانات فقط، ويتم إنشاء فصول للتدريب المهني للمطلقات، مثل فصول للخياطة والتطريز والآلة الكاتبة، والسكرتارية، والإدارة، والصناعات التقليدية الوطنية، والتدبير المنزلي، وكذا الاهتمام بأسر المطلقات من حيث توفير سبل العيش الكريم لهن ولابنائهن، إلى جانب انشاء دور للحضانة وروضات لاطفال الأسر المفككة والمطلقات، وتزويدهم ببرامج خاصة عن الرعاية الاجتماعية والنفسية حتى لا يتحولوا إلى أحداث يخرقون أعراف ومبادىء ونظم المجتمع وينحرفون عن السلوك السوي .

صندوق تأمين اجتماعي

ونادت الدراسة الجهات ذات العلاقة إلى إنشاء صندوق تأمين اجتماعي لاطفال ونساء الأسر المفككة لتأمين سكنهم وغذائهم ودوائهم وملابسهم، والتركيز على تدريب الأولاد مهنياً لضمان حياة كريمة، وعمل شريف لهم بعيداً عن التشرد والإدمان والمخدرات والجرائم والانحرافات الاخرى، داعية إلى إعادة التوافق النفسي للمطلقة وذلك بدمجها في المجتمع، وتشجيعها على إكمال دراستها وممارسة هواياتها والانضمام إلى العمل الاجتماعي مع الاستفادة المتبادلة من التوجيهات والخبرات في المجال الأسري في الدول الإسلامية الإخرى. كما طالبت الدراسة بأهمية قيام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتأسيس صندوق طوارىء لتقديم مساعدات عاجلة للمطلقات، وخصوصاً المطلقات اللاتي انفصلن عن أزواجهن ويعشن مع والديهن من ذوي الظروف المالية الصعبة، وضرورة تدشين وثيقة للطلاق تحافظ على حقوق المطلقة من متعة وسكن ونفقة وحضانة للاولاد مع أهمية حضور المرأة ساعة الطلاق حتى تعرف حقوقها وواجباتها .
وطالبت الدراسة بإقامة معرض دائم موجه أساساً إلى المطلقين والمطلقات يتضمن عرضاً بالصور والأفلام والمطبوعات والفيديو توضح آثار الطلاق السلبية، كما يتضمن عيادات نفسية تقدم جلسات علاج نفسي للمطلقين، وتخصيص أجنحة في المعرض لتسويق منتجات المطلقات من التراث الشعبي والملبوسات.

إحصائية بيانية

وأثبتت الدراسة أن معظم أفراد العينة من أصول حضرية حيث أن 75 بالمائة من المطلقين الذكور أصولهم في مدن ومحافظات و6.25 بالمائة من القرى أو الريف بينما 86 بالمائة من المطلقات من أصول حضرية والباقي من الريف أو البادية او من الهجر وأن أعلى نسبة من المطلقين والمطلقات حاصلون على مؤهل جامعي أو دبلوم وقد بلغ عدد المطلقين الحاصلين على مؤهل متوسط وحتى المؤهل العالي فوق الجامعي 93.75 بالمائة والحاصلات على نفس المستوى من المطلقات 76 بالمائة أما الأميون فنسبتهم ضعيفة لدى المطلقات بنسبة 2 بالمائة بينما لا يوجد أميون من المطلقين.

الفئة العمرية للمطلقين

وكشفت الدراسة التشخيصية أن المطلقين يتركزون في فئة العمر (25 - 49) سنة وأكبر نسبة للذكور المطلقين في فئة العمر 30 - 34 سنة أما الإناث المطلقات فيتركزن في فئة العمر 25 - 39 سنة أكثر من الفئات العمرية الأخرى وهذا يشير إلى أن الطلاق يحدث بين الفئات العمرية الشابة ولكن يتم بعد فترة من الزواج تتسم بالمعاناة مشيرة الدراسة إلى أن نسبة الطلاق لدى أصحاب الدخول العالية من المطلقين (الذكور) من فئة الدخل (10.000 - 14.000) ريال تزيد بنسبة 31.25 بالمائة وقد تبين أن أكثر من نصف المطلقين دخولهم اكثر من ثمانية آلاف ريال بينما 37.50 بالمائة منهم دخولهم أقل من 6 آلاف ريال أما المطلقات فقد تبين أن 38 بالمائة منهن من فئة الدخل (4.000 - 9.999) ريالاً بينما 12 بالمائة دخولهن أقل من 4 آلاف ريال ودلالة هذه البيانات أن الدخل المرتفع للأزواج يساعد على تعدد الزوجات الذي قد يكون أحد أسباب الطلاق .

كما تبين أن 50 بالمائة من المطلقين تزوجوا عندما كانت أعمارهم في سن من 24 الى 28 سنة بينما الزواج المبكر في فئة العمر (19 - 23) سنة كانت النسبة 18.75 بالمائة أما المطلقات فقد تزوج 48 بالمائة منهن من فئة 19 الى 23 سنة ثم من فئة السن 14 - 18 سنة أي الزواج المبكر بنسبة 30 بالمائة وهذا يعني أن غالبية المطلقين تزوجوا في سن أقل من 29 سنة بنسبة 68.75 بالمائة وأن غالبية المطلقات قد تزوجن في سن اقل من 25 سنة كما إن منهن من تزوج في سن أقل من 19 سنة بنسبة 30 بالمائة وهذا يوضح عدم النضج الكافي للزوج أو الزوجة لاختيار الشريك ومن خلال الدراسة اتضح أن غالبية المطلقين يعملون بوظائف حكومية بنسبة 56.25 بالمائة وموظفين غير حكوميين بنسبة 25 بالمائة أما المطلقات فأكبر نسبة منهن ربات بيوت بنسبة 42 بالمائة ثم موظفات حكوميات بنسبة 30 بالمائة. وأكبر نسبة للمطلقين استمروا في الزواج الأخير قبل الطلاق سنة واحدة بنسبة 25 بالمائة ثم خمس سنوات بنسبة 18.75 بالمائة بينما أكبر نسبة زوجات أمضين في الحياة الزوجية قبل الطلاق سبع سنوات بنسبة 18 بالمائة يلي ذلك من قضين سنة واحدة وثلاث سنوات بنسبة 12 بالمائة لكل منها وهذا يعني أن النساء أكثر صبراً وتحملاً للمعاناة من المشاكل الزوجية من المطلقين الرجال.

من أسباب الطلاق

كما أوضحت الدراسة ان نسبة 31.25 بالمائة من المطلقين وزوجاتهم كانوا يقيمون قبل الطلاق مع أقارب الزوج بينما كانت المطلقات وأزواجهن يقيمون مع أقارب الزوج بنسبة 22 بالمائة و 6 بالمائة مع أقارب الزوجة مما يشير إلى أن تدخل الاقارب هو عامل مهم في حدوث الطلاق كذلك تبين أن غالبية المطلقين الذكور بنسبة 56.25 بالمائة لا توجد صلة قرابة مع زوجاتهم (السابقات) وأيضاً بالنسبة للمطلقات بنسبة 66 بالمائة وهذا يشير إلى أن صلة القرابة قد يكون لها تأثير في حدوث الطلاق نتيجة لتدخل الأقارب من الطرفين ولكن هذا التأثير محدود فغالبية مفردات العينة لا توجد لهم صلة قرابة في حالة المطلقين والمطلقات على حد سواء.

الطلاق .. والزواج

إلى جانب ذلك بينت الدراسة أن غالبية المطلقين قد تزوجوا لمرة واحدة بنسبة 93.75 بالمائة مقابل 6.25 بالمائة منهم قد تزوجوا مرتين أما المطلقات فقد تزوجت منهن 66 بالمائة مرة واحدة مقابل 24 بالمائة تزوجن مرتين و 8 بالمائة تزوجن ثلاث مرات كما تبين أن 31.25 بالمائة من المطلقين قد انقضى عليهم خمس سنوات بدون زواج بينما قضى منهم سنتين أو ثلاث سنوات بنسبة 18.75 بالمائة لكل منهما بدون زواج ويشير ذلك إلى وجود عوامل متعددة لعدم تكرار الزواج منها صدمة الطلاق ومنها التكاليف الباهظة للزواج التي تقع على كاهل الزوج اما المطلقات فقد تبين انهن يتوزعن على فترات زمنية مختلفة منذ الطلاق من سنة الى 15 سنة واكثر نسبة هي اربع سنوات بنسبة 18 بالمائة فسنتان بنسبة 16 بالمائة ثم سنة واحدة بنسبة 14 بالمائة ثم ثلاث سنوات بنسبة 12 بالمائة ودلالة ذلك أن تجربة الطلاق المريرة بالنسبة للمطلقات تجعلهن يستنكفن عن تكرار الزواج إلى فترة قد تطول أو تقصر حتى ينتهي أثر الصدمة وتتهيأ ظروف مواتية لهن لتكرار الزواج.

أسباب تؤثر في حدوث الطلاق

وكشفت الدراسة ان هناك اسبابا عديدة لها تأثير كبير في حدوث الطلاق لدى المطلقين منها تنافر الطباع بين الزوجين بنسبة 43.75 بالمائة وتمرد الزوجة على الزوج بنفس النسبة وتدخل الاقارب بنسبة 31.25 بالمائة وانشغال الزوجة وعدم الاهتمام بالاسرة بنسبة 25 بالمائة والغيرة المرضية بما يصل الى الشك والتأويلات المتعسفة بنسبة 18.75 بالمائة والاختلاف في الميول والاتجاهات الفكرية والمستوى العلمي 18.75 بالمائة وعمل المرأة وشعورها بالاستقلال وعدم التبعية بنسبة 18.75 بالمائة والحدة في التعامل والمنافسة بنسبة 18.75 سوء الاختيار بنسبة 12.50 وعدم الرضا عن الزواج اصلا بنسبة 12.50 والخلاف لاسباب مادية بين الزوجين بنسبة 12.50 واسباب اخلاقية الخيانة الزوجية بنسبة 12.50 بالمائة. وبالنسبة للمطلقات بينت الدراسة انه كان هناك تنافر الطباع بين الزوجين بنسبة 56 بالمائة وإهانة الزوج بنسبة 38 بالمائة وما نسبته 34 بالمائة تسلط الزوج وهيمنته داخل الاسرة وتدخل الأقارب 32 بالمائة وعدم مراعاة الزوج لمشاعر الزوجة وعواطفها بنسبة 30 بالمائة ولجوء الزوج للضرب وسيلة للتفاهم وحل الخلافات 28 بالمائة وسوء الاختيار 28 بالمائة وعدم تلاؤم الأخلاق أو الطباع 22 بالمائة و20 بالمائة لعدم توفر الثقة بين الزوجين والسفر المتكرر لأحد الزوجين والتغيب عن المنزل بصفة مستمرة بنسبة 20 بالمائة والحدة في التعامل والمناقشة 20 بالمائة.

وأفصحت الدراسة ان هناك مشكلات يعاني منها المطلقون منها أن غالبية المطلقين والمطلقات بنسبة 31.25 للمطلقين و50 بالمائة للمطلقات يعانون من مشكلات نفسية أو شخصية أو مالية أو صحية أو أسرية مشيرة الدراسة إلى أن هناك آثارا ناتجة عن الطلاق من أهمها نظرة المجتمع السلبية لهم فقد بلغت النسبة لدى المطلقات 66 بالمائة بينما بلغت لدى المطلقين 18.75 بالمائة كما يرى المطلقون أن أهم آثار الطلاق بالنسبة لهم هو تدمير الأسرة وتفككها وقد بلغت نسبتها 43.75 بالمائة للمطلقين و 48 بالمائة لدى المطلقات وهناك تأثير على الأبناء منها شعور الأولاد بافتقادهم إلى الحنان بنسبة 37.50 بالمائة و44 بالمائة للمطلقات وإحساس الأولاد بعدم الأمان 25 بالمائة للمطلقين و30 بالمائة للمطلقات .

آثار الطلاق على الأولاد

وحذرت الدراسة من خطورة آثار الطلاق على الأبناء حيث بلغ من لديهم ابناء من المطلقين نتيجة الطلاق 56.25 بالمائة من المطلقين و78 بالمائة من المطلقات وأن اكبر نسبة من المطلقين لديهم ثلاثة أولاد هي 18.75 بالمائة ثم من لديهم ولد واحد أو ولدان أو أربعة أولاد بنسبة 12.50 بالمائة لكل فئة كما تبين ان اكثر عدد من اطفال المطلقين الذكور يقيمون مع المطلق أو زوجته المطلقة نفسها ومع زوجة المطلق أو زوجها بعد الطلاق وذلك بنسبة 33.33 بالمائة ثم من يعيشون مع الطرف الآخر في الطلاق او المطلقة ومع زوجها بعد الطلاق بنسبة 22.22 ثم من يعيشون مع المطلق أو المطلقة نفسها بنسبة 22.22 بالمائة أما من يعيشون مع أقارب المطلق نفسه فيمثلون 11.11 بالمائة ومن يعيشون مع أقارب المطلقة نفسها فيمثلون ايضا 11.11 بالمائة وبالنسبة للمطلقات يتوزع أطفالهن بعد الطلاق للإقامة مع المطلقة نفسها بنسبة 38.46 بالمائة ثم من يقيمون مع طليقها وزوجته بعد الطلاق بنسبة 23.08 بالمائة ثم من يعيشون مع المطلقة نفسها وزوجها بعد الطلاق ويمثلون 17.95 بالمائة ثم من يعيشون مع أقارب المطلقة ويمثلون 12.12 بالمائة ومن يعيشون مع طليقها يمثلون نسبة 5.13 بالمائة.

وأبرزت الدراسة أنه يرى أن أكبر نسبة من عينة المطلقين 44.44 بالمائة أن الحالة النفسية لأبنائهم أصبحت أسوأ بعد الطلاق عما كانت عليه قبل الطلاق بينما يرى ثلث أفراد العينة 33.33 بالمائة من المطلقين أن حالة أبنائهم النفسية قد أصبحت أفضل بعد الطلاق بينما يرى أكبر من خمس عينة المطلقين 22.22 بالمائة ان حالة أبنائهم النفسية لم تتغير بعد الطلاق عما كانت عليه قبل الطلاق أما بالنسبة للمطلقات فيلاحظ ان ثلثي المطلقات تقريبا 64.10 بالمائة ذكرن ان حالة أبنائهن النفسية أصبحت أسوأ بعد الطلاق بينما ترى 12.82 بالمائة من المطلقات أن حالة أبنائهن اصبحت افضل بعد الطلاق بينما ترى 12.82 بالمائة من المطلقات ان حالة ابنائهن لم تتغير بعد الطلاق عما كانت عليه .

أحوال الأولاد بعد الطلاق

وشددت الدراسة على أن أحوال غالبية أولاد المطلقين المعيشية بعد الطلاق سيئة بنسبة 55.56 بالمائة بينما يرى 22.22 بالمائة من المطلقين ان حالة أولادهم بعد الطلاق لم تتغير وهناك آخرون يرون ان حالات أولادهم اصبحت عقب الطلاق أفضل بنسبة 11.11 بالمائة في حين يرى ما نسبته من المطلقات 56.41 بالمائة أن أحوال أبنائهن أصبحت سيئة و 30.77 بالمائة من المطلقات يرين أن أحوال أولادهن لم تتغير وما نسبته 12.82% من المطلقات يرين ان حالة أولادهن بعد الطلاق صارت أفضل .

دورات تربوية قبل الزواج

كما أوصت الدراسة بإقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية كما دعت إلى استحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين والعلاج الأسري والعائلي المجتمعي من خلال ما يعرف بعيادات الأسرة والمجتمع بوجود مختصين في هذا الفرع من المعالجة مع السعي لتوسيع قاعدة عيادة الرعاية الأولية لتشمل الرعاية الأولية والسلوكية والمجتمعية وتدريب أطباء الأسرة والمجتمع كونهم بوابة الخدمة الصحية في كيفية التعامل مع مشكلات الأسرة والمجتمع السلوكية والاجتماعية ذات البعد الصحي.

إنشاء قسم استشارات أسرية

وطالبت الدراسة بإنشاء قسم للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعمل على فض النزاعات التي قد تنشأ بين الزوجين وأفراد الأسرة ويمكن أن تؤدي الأخصائية الاجتماعية دوراً في احتواء الخلافات الأسرية قبل صدور حكم الطلاق كما اقترحت الدراسة إنشاء صندوق للمطلقات وتدريبهن مهنيا وتحويلهن إلى عنصر منتج وليس استهلاكيا اتكاليا يعتمد على الإعانات فقط ويتم إنشاء فصول للتدريب المهني للمطلقات مثل: فصول للخياطة والتطريز والآلة الكاتبة والسكرتارية والإدارة والصناعات التقليدية الوطنية والتدبير المنزلي.

تثقيف المجتمع

ورأت الدراسة أن هناك حاجة ماسة لتثقيف المجتمع عن الحياة الزوجية وهذا من خلال برامج توعوية يقوم بها المختصون في المجال النفسي والاجتماعي والشرعي وأئمة وخطباء المساجد والدعاة ويدخل في هذا السياق إعداد برامج توعوية للشباب بأن الزواج لا ينتهي حتى بالطلاق وأن البيوت السعيدة أكثر بكثير من حالات الطلاق التي تظل قليلة مهما ارتفعت النسبة وهنا يمكن أن تقوم اجهزة الإعلام والمؤسسات الدينية بدور أساس في توضيح الأضرار الناجمة عن الطلاق على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ويمكن أن تسهم المؤسسات الشرعية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة والإعلام لبث برامج توعوية عن الأسرة عن الاسرة وأهمية تماسكها وترابطها كما تسهم كل اجهزة الدولة كل فيما يخصه في هذه البرامج الإرشادية والتنسيق فيما بينها وإقامة الندوات والمحاضرات ونشر الكتب والمطبوعات وذلك لتوجيه الأزواج بخطورة قضية الطلاق وآثارها ونتائجها والعمل على إشاعة روح التفاهم العائلي والمودة في الأسرة عن طريق تغيير الاتجاهات ليأخذ السلوك طريقا أفضل نحو التكامل والتفاعل البناء عند الفريقين.

ضوابط لعملية الطلاق

كما طالبت الدراسة بالعمل على إصدار التشريعات والأنظمة الرادعة والضابطة لعملية الطلاق وتقييده الى أبعد الحدود في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية التي ترى في الطلاق أبغض الحلال إلى الله ويشرف على هذه التشريعات لجنة من علماء الشريعة والتربية والاجتماع وعلم النفس وكل التخصصات المرتبطة بصياغة الإنسان وبناء المجتمع ووضع غرامات مالية لضبط سلوك بعض العابثين من الرجال تتناسب مع الدخل الفردي لكل منهم وتضمن العدل والانصاف لمن يلحق به الظلم وتنشيط مراكز التنمية الاجتماعية بالدولة.

إجراءات ضرورية

وأهابت الدراسة بمواصلة العمل على إجراء كشف طبي عام للتأكد من سلامة طرفي الزواج قبل الزواج صحياً وجسمانياً حتى لا تكون بعض الأمراض أو النقص أو التشويه بالظاهر منها والمستتر سبباً في انهيار الأسرة، والمهم أن يتم تطوير آليات هذا الإجراء وأن تراعى الإلزامية والشمول في التطبيق وشددت الدراسة على أهمية العمل في مواصلة العمل على إجراء كشف طبي عام للتأكد من سلامة طرفي الزواج قبل الزواج صحياً وجسمياً حتى لا تكون بعض الأمراض أو النقص أو التشويه الظاهر منها والمستتر سبباً في انهيار الأسرة والمهم أن يتم تطوير آليات هذا الإجراء وأن تراعى الإلزامية والشمول في التطبيق .

وطالبت الدراسة بالعمل على إجراء مقابلة واختبارات نفسية لطرفي الزواج وذلك لتحقيق التلاؤم العقلي والنفسي والمزاجي والتجاوب العاطفي وعدم التنافر والتأكد من خلو الطرفين من الأمراض الوراثية أو الاضرابات النفسية الاكتسابية أو العلل التي قد تساعد على تفكك الأسرة على المدى البعيد وقياس قدرة كل من الزوجين على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار في الوقت المناسب ويمكن استخدام مقاييس التوافق الزواجي في هذا الشأن. ودعت الدراسة إلى افتتاح

عيادات نفسية واجتماعية داخل المحاكم لتقييم الطرفين قبل الزواج ومتابعتهما في كافة المراحل وبالذات عند حدوث الخلافات الأسرية والطلاق والقيام بكافة الخدمات نحوهما ونحو أولادهما وعدم السماح لصغار السن بالزواج ما لم يتم إعدادهم أو إعدادهن والعمل على تضييق الفروق في السن والثقافة والمستويات الأخرى بين الزوجين ويراعى تناول قضية العمر بقدر من التأني في الزواج ووضع معايير وأسس عملية وأخلاقية واجتماعية لعملية استقدام الأيدي العاملة حتى لا تكون الايدي العاملة والخدم من ثقافات مغايرة سببا في هدم الأسرة وتفاقم وازدياد نسبة الطلاق في البلاد ونادت الدراسة الى استخدام أنظمة جديدة لحماية الاسرة خاصة الأبناء ورعاية المطلقات وتوعية الوالدين باهمية التنشئة الأسرية التي من شأنها إعداد الأبناء الذكور والإناث على حد سواء لتحمل مسؤولياتهم وأدوارهم الاسرية المستقبلية إلى جانب تعديل مناهج الدراسة التي تستحوذ على أوقات الأبناء ليتمكنوا من ممارسة أدوارهم الأسرية مع استخدام مناهج التربية الأسرية في سنوات الدراسة الثانوية والجامعية لبيان كيفية تحقيق السعادة الزوجية في ظل الحياة الحديثة وكيفية تنشئة أجيال قوية تكتسب سماتها الشخصية من الدين وتتماشى مع متطلبات العصر من خلال توضيح الآثار السلبية والإيجابية للعادات والتقاليد الاجتماعية.

كتيبات تتناول المشكلات

وأوصت الدراسة بإصدار كتيبات علمية ونشرات تتناول المشكلات الاسرية وسبل علاجها وتوزيعها على نطاق واسع على المراجعين في الهيئات الحكومية والمستشفيات . كما اوضحت الدراسة أن للدعاة أثرا كبيرا في الحد من ظاهرة الطلاق بالعمل على الجانبين الوقائي والعلاجي فقد تبين أن معظم حالات الطلاق إما بسبب الجهل في الحقوق والواجبات الشرعية أو بسبب البعد عن الدين وتعاليمه وعندما يعمل الدعاة على توعية الناس بحقوقهم الزوجية والشرعية وتوضيح أثر المعاصي على الحياة الزوجية فإن ذلك سوف يحد من حالات الطلاق وذلك بعد غياب المرجعيات الاجتماعية (كبير العائلة ـ شيخ القبيلة ـ العمدة) وهم محل ثقة الناس حيث لا يأمن الناس على أسرار بيوتهم إلا أهل الإصلاح لأن دور الدعاة يتركز على دلالة الناس وهدايتهم إلى ما أمر الله به في تكوين الأسرة ودورها في الحياة والواجبات الملقاة على كل فرد من أفرادها وان لهم دوراً بارزاً في توعية الناس في اختيار الزوج واختيار الزوجة والنصوص في ذلك كثيرة.

ولاشك أن للطلاق تبعات كثيرة لا تنتهي وبالذات حينما يكون هناك أطفال للمطلقين مما يستوجب ظهور مشكلات عديدة تصل إلى المحاكم للفصل فيها من قبل القضاة ومن ذلك ما سجلته محاكم وزارة العدل في المملكة 9719 دعوى رفعتها سيدات على مطلقيهن يطالبن فيها بالنفقة، وذلك منذ بداية العام الهجري 1436 هـ وحتى نهاية شهر رمضان المبارك.

وسجلت منطقة مكة المكرمة 3326 دعوى من هذا النوع، تليها منطقة الرياض بواقع 2448 دعوى، ثم المنطقة الشرقية بواقع 1310 دعاوى، ثم منطقة المدينة المنورة بواقع 596 دعوى، تليها منطقة جازان، التي سجلت محاكمها 589 دعوى، يلها في الترتيب منطقة عسير بواقع 425 دعوى ثم منطقة القصيم بواقع 306 دعوى، ثم منطقة حائل بواقع 182 دعوى تليها منطقة تبوك بواقع 174 دعوى تليها منطقة الجوف بواقع 135 دعوى ثم منطقة الحدود الشمالية بواقع 89 دعوى تليها منطقة الباحة بواقع 85 دعوى وسجلت نجران 54 دعوى، مما يجعلها أقل المناطق تسجيلًا لقضايا النفقة.

كما استقبلت المحاكم مع مطلع عام 1436 هـ وحتى نهاية شهر ذي القعدة من العام نفسه 11027 دعوى " حضانة " للأطفال رفعها آباء وأمهات بعد انفصالهم عن بعضهم.

وجاءت منطقة مكة المكرمة في المرتبة الأولى من حيث عدد القضايا المرفوعة بواقع 3984 دعوى، تليها منطقة الرياض بـ2607 دعوى، ثم الشرقية بواقع 1283 دعوى، ومنطقة المدينة في المرتبة الرابعة بواقع 983 دعوى، ثم جازان بـ549 دعوى، وتليها في الترتيب منطقة عسير التي سجلت محاكمها 393 دعوى، ثم القصيم بـ334 دعوى، تليها منطقة تبوك بواقع 293، ومنطقة حائل بـ 209 دعاوى، ثم منطقة الجوف بواقع 141 دعوى، والحدود الشمالية التي سجلت 105 دعاوى، ثم منطقة الباحة بواقع 103، وجاءت منطقة نجران في المرتبة الأخيرة، حيث سجلت 43 دعوى.

وأمام تزايد وتيرة الطلاق، وتفاقم المشكلات الزوجية وكثرتها خاصة لدى العرسان الجدد أصبحت القضية من الأهمية بمكان إيجاد حلول سريعة للمحافظة على الكيانات الأسرية، وترابطها، والإسهام بقدر المستطاع للحيلولة دون وقوع الطلاق وما ينجم عنه من مشكلات عديدة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

مواقف حازمة ضد الفساد.... وتشريعات متعددة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15634389

الرياض - «الحياة»
اتبعت المملكة طرقاً ومواقف حازمة ضد «الفساد» في قطاعاتها، منذ تأسيسها قبل عقود، وجاءت مكافحة الفساد في المملكة قبل قيامه كاتفاق دولي من خلال التزامها بمبادئ الدين الإسلامي الذي يعد الفساد جريمة تعاقب عليها الشريعة الإسلامية قبل أن يعاقب عليها القانون.
وتستمد المملكة منهجها في مكافحة الفساد من مصدرين هما الشريعة الإسلامية ثم القوانين، فيما لم يرد له حكم في الشريعة، وانطلاقاً من إدراكها لتأثير الفساد الذي يعتبر ظاهرة عالمية خطرة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على أي مجتمع، فقد تحركت بحزم وقوة لمكافحته والتصدي له باتخاذ جميع الإجراءات النظامية، وتقديم الدعم اللازم للجهات المختصة المعنية بمكافحته. وخلال السنوات الماضية سعت المملكة إلى عقد عدد من التفاهمات والاتفاقات الدولية لمكافحة الفساد، ودعت إلى إيجاد تعاون دولي منظّم يشتمل على المساعدة القانونية بوجه عام، وذلك من خلال اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية، ويشمل ذلك تلقّي طلبات المساعدة القانونية الواردة من الدول، ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، فضلاً عن قيامها بسن قوانين وأنظمة تحكم حياة المواطنين والمقيمين، وإنشاء أجهزة رقابية، إضافة إلى القيام بإصدار أنظمة تحكم حياة الإنسان وتحفظ كرامته، وتنهاه عن أي فعل حرمته الشريعة والقوانين.
كما تنوعت القوانين التي أصدرتها المملكة بين نظام لمكافحة الرشوة، ونظام لمكافحة التزوير، ونظام لمكافحة الإثراء غير المشروع، ونظام لتأديب الموظفين، ونظام لمحاكمة الوزراء وكبار المسؤولين، ونظام للرقابة المالية، ونظام لمكافحة غسل الأموال كما أنشأت المملكة عدداً من أجهزة الرقابة والمتابعة في وقت مبكر تقوم بالرقابة على تصرفات الموظفين، والمحافظة على الأموال العامة المنقولة والثابتة. ومن تلك الأجهزة التي تمارس دور الرقابة والمتابعة ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام، كما بادرت المملكة إلى فتح حساب بنكي في العام 2006 أسمتهحساب «إبراء الذمة»، يهدف إلى إتاحة الفرصة لمن يشعر أنه أخذ من المال العام شيئاً لا يستحقه لرد ما أخذه من دون أي تبعات، وكان هدفها من ذلك التعرف على أي مؤشرات لوجود الفساد، من خلال المبادرات التي تتم ومن خلال حجم المبالغ التي تودع في ذلك الحساب، لكي تستعين بذلك في سن القوانين اللازمة لمكافحته فيما بعد، في حين بادرت المملكة عندما تبين لها وجود مؤشرات للفساد إلى سن القوانين وإحداث الأجهزة اللازمة لمكافحة الفساد. وبلغ إجمالي ما أودع في حساب إبراء الذمة قرابة 70 مليون دولار، في حين أصدرت المملكة استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في عام 2007 وضعت فيها منهجاً لمكافحة الفساد، وإقامتها على مبادئ تؤسس لثقافة تحارب الفساد، وتنبذ المفسدين، وتنطلق من الواجب الديني والأخلاقي والإنساني، ثم سلطة القانون، وهو ما أوحى بأن مكافحة الفساد ليست خياراً، ولا جهد جهة بعينها، ولا فرد بعينه، بل هو جهد وطني مدعوم بإرادة سياسية صلبة، والتزام يبدأ بالأسرة مروراً بالعلماء والمفكرين، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع العام والخاص. كما أنشأت بأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يرحمه الله الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في عام 2011، بهدف رصد ومكافحة الفساد الحكومي، وتم ربط الهيئة بالملك مباشرة، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام مالياً وإدارياً بما يضمن لها مباشرة عملها بكل حياد ومن دون تأثير من أي جهة كانت، وليس لأحد التدخل في مجال عملها. فيما كان التعامل مع جرائم الفساد في المملكة قبل أن تتولى الهيئة تلك المهمات يقع ضمن اختصاص أكثر من جهة حكومية واحدة، ومن أبرز تلك الجهات: هيئة الرقابة والتحقيق، والمديرية العامة للمباحث (المباحث الإدارية). وفي الوقت ذاته شاركت المملكة في شتى المحافل الدولية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد رغبةً منها في تحقيق تعاون دولي متناغم تجاه مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية وحققت أعلى درجات الالتزام في المنطقة في ما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في حين سنت المملكة عدداً من التشريعات التي تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفساد من أبرزها: «النظام الأساسي للحكم ١٩٩٢، ونظام مجلس الوزراء ١٩٩٣، ونظام مجلس الشورى ١٩٩١، ونظام القضاء ٢٠٠٧، ونظام ديوان المظالم ٢٠٠٧، ونظام مكافحة غسل الأموال ٢٠٠٣، ونظام المرافعات الشرعية ٢٠٠٠، ونظام الإجراءات الجزائية ٢٠٠١، ونظام المحاماة ٢٠٠١، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ٢٠٠٧،

ونظام التعاملات الإلكترونية ٢٠٠٧، ونظام مكافحة الغش التجاري ٢٠٠٨، ونظام الخدمة المدنية ١٩٦٠، ونظام تأديب الموظفين ١٩٧١، ونظام قوات الأمن الداخلي ١٩٦٥، والمرسوم الملكي رقم م/ ١٦ لعام ١٩٦٢ الخاص بمساءلة الموظفين ومحاسبتهم عن مصادر ثرواتهم المشكوك فيها، ونظام محاكمة الوزراء ١٩٦١، ونظام تأمين مشتريات الحكومة وتنفيذ مشاريعها ١٩٧٧، ونظام مكافحة الرشوة ١٩٩٢، ونظام وظائف مباشرة الأموال العامة ١٩٧٥، والنظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود ١٩٧٧، ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٠٥، ونظام مكافحة التزوير ١٩٦١، وغيرها من الأنظمة.

"العمل" و"التجارة" تحميان "العامل النزيه"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15632036

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة التجارة والاستثمار السماح للعامل الوافد النزيه، المُبلّغ عن تستر تجاري بنقل خدماته إلى صاحب عمل آخر، شريطة ألا يكون مشتركاً فيه.
وجاء ذلك في إطار تعاون وحرص الوزارتين على مكافحة التستّر التجاري، وإيجاد بيئة تجارية نظامية وخالية من المخالفات، سعياً إلى تمكين المواطنين من ممارسة العمل التجاري في بيئة محفزة ونظامية.
وتنصّ المادة الـ15 من اللائحة التنفيذية لنظام العمل التي اعتمدت أخيراً، على أنه «يجوز للوزير أو من يفوضه الموافقة على نقل خدمة عامل وافد إلى صاحب عمل آخر، من دون موافقة صاحب العمل الذي يعمل لديه العامل، عند إبلاغ العامل عن تستر تجاري ضد صاحب العمل مع تقديم أدلة تثبته، بشرط ألا يكون مشتركاً فيه».
ودعت الجهتان المواطنين والمقيمين إلى التعاون معهما في الحد من التستر التجاري، والإبلاغ بالاتصال على هاتف استقبال البلاغات في وزارة التجارة والاستثمار، أو هاتف مركز الاتصال في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أو عبر التواصل مع حسابات الجهتين في مواقع التواصل الاجتماعي.
وجددت الجهتان التحذير للشركات والمؤسسات والأفراد من التعاون مع المخالفين لأنظمة الاستثمار أو العمل في المملكة، ما قد يعرّضهم للمساءلة القانونية والعقوبات النظامية، التي قد تصل إلى التشهير والسجن عامين، وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال للمخالف الواحد، وإبعاد غير السعوديين من المملكة.
ويُعرّف التستر التجاري بقيام غير السعودي بممارسة النشاط التجاري لحسابه الخاص، بتمكين من مواطن سعودي أو مستثمر أجنبي، سواء أكان ذلك من طريق استعمال اسمه أو ترخيصه أو سجله التجاري، أم بأي طريقة أخرى، وهو ما يعد مخالفاً للنظام، إذ نصّت المادة الأولى من نظام مكافحة التستر على أنه لا يجوز لغير السعودي - في جميع الأحوال - أن يمارس أو يستثمر في أي نشاط غير مرخّص له بممارسته، أو الاستثمار فيه، بموجب نظام الاستثمار الأجنبي أو غيره من الأنظمة واللوائح والقرارات.

"العمل": تنظيمات جديدة للاستقدام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15632039

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن تنظيمات الاستقدام الجديدة التي أقرت أخيراً، تحقق أعلى درجات التوافق بين أطراف العلاقة التعاقدية، وتقلص حالات التغيب ورفض العمل، وتتيح خيارات سعرية مناسبة أمام المواطنين، تلبية لرغباتهم.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، أن إقرار تنظيمات جديدة أو تعديلها من حين لآخر، يأتي تماشياً مع متغيرات السوق المتلاحقة، بما يحقق تطوير الأداء لمواكبة تلك المستجدات، في سبيل منح السوق مرونة أكثر في التعامل، سيراً مع المصلحة العامة.
وأضاف أبا الخيل أن التنظيمات الجديدة، ألزمت مكاتب وشركات الاستقدام، بنموذج عقد جديد، بدلاً من المعمول به حالياً، في خطوة تهدف إلى حفظ حقوق أطراف العلاقة التعاقدية، وتحقق خدمة نوعية ومناسبة من مزود الخدمة لجميع عملائه. ودعا المتحدث الرسمي المواطنين والمقيمين إلى الاستفادة من خدمات برنامج العمالة المنزلية (مساند)، الذي يتيح إمكان اطلاع العميل على المكاتب والشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الاستقدام، فضلاً عن عرض تكاليف الاستقدام، والمهن والجنسيات المتوافرة في كل مكتب وشركة استقدام على حدة.
وتابع: «يتيح الموقع لأطراف العملية التعاقدية التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، إضافة إلى إمكان حصول العميل على النماذج والمستندات الخاصة بالعمالة المنزلية، التي تقدم من الجهات ذات العلاقة».
وقال: «انطلاقاً من حرص الوزارة على حفظ حقوق العملاء وضمان تحقيق مصلحة جميع الأطراف، ندعو إلى الإبلاغ عن المخالفات أو المشكلات التي تواجههم في الاستقدام، من خلال القنوات الرسمية، إذ يتاح للمتضرر أن يتقدم بالشكوى إلكترونياً من طريق برنامج العمالة المنزلية (مساند)، أو عبر مركز الاتصال بخدمة العملاء، أو فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة

ضمن دورة إجراءات التعامل مع قضايا العنف الأسري بالمحاكم

"العدل" تستعرض أنظمة الحماية الاجتماعية وحقوق الطفل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503320

الرياض - مبارك العكاش
وقف عدد من القضاة والمختصين في الشأن الاجتماعي والنفسي على عدد من الصور الواقعية لقضايا العنف الأسري التي ترد إلى المحاكم، مستعرضين إجراءات التعامل معها، ونظامي الحماية من الإيذاء ونظام حقوق الطفل وكيفية التسبيب النظامي عليها في الأحكام الشرعية في قضايا العنف.

وتطرّق المشاركون في البرنامج التدريبي (العنف الأسري: مفهومه وصوره والإجراءات القضائية تجاهه) الذي نظمه مركز التدريب العدلي بالتعاون مع الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية بوزارة العدل، إلى مفهوم العنف الأسري وأسبابه وأنواعه والمفاهيم المرتبطة به مثل الإيذاء، بحضور ما يزيد عن 23 قاضياً من قضاة محكمه الأحوال الشخصية والمحكمة الجزائية، وذلك ضمن برنامج تدريبي قُدم على مدى ثلاثة أيام.

وجاء البرنامج التدريبي الذي رعاه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء د. وليد الصمعاني وحضره عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس التفتيش القضائي الشيخ د. ناصر المحيميد متزامناً مع الدراسة العلمية الشاملة عن العنف الأسري والإجراءات القضائية تجاهه التي أعدّها المجلس الأعلى للقضاء وتناقش حالياً في هيئة الخبراء بمشاركة عدد من الجهات الحكومية بتوجيه من المقام السامي.

وتضمّنت الدراسة عدداً من التوصيات التي من شأنها الحد من ممارسات العنف الأسري باعتباره أحد أهم مشكلات الأسرة وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر على الأسرة ولارتباطها الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة مما يؤثر على الأبناء الصغار بالضرر النفسي والاجتماعي الذي يحدث لهم، ومدى ملائمة استمرار صلاحية الأبوين أو أحدهما خصوصاً في ظل بعض الإشكالات من العنف والظلم الواقع على الأولاد من خلال القضايا المنظورة في المحاكم.

وأشاد عضو مجلس القضاء الأعلى الشيخ د. ناصر المحيميد بتفاعل أصحاب الفضيلة القضاة مع هذه البرامج المتخصصة في مجال العنف الأسري لما في ذلك من أهمية من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات في مجال التعامل مع قضايا العنف الأسري بشكلٍ عام والعنف الموجة ضد المرأة والطفل على وجه الخصوص.

وأوضح الشيخ المحيميد أن مجلس القضاء يعمل على تطوير البرامج التدريبية بشكلٍ عام والبرامج الاجتماعية على وجه الخصوص لمواكبة التغيرات الاجتماعية المتسارعة والتي تتطلب الإلمام بالإجراءات والاطلاع على الأنظمة المستحدثة مثل أنظمة الحماية الاجتماعية لما لذلك من أهمية في المجال العدلي ولاسيما عند التسبيب والإسناد النظامي في الأحكام الشرعية في قضايا العنف الأسري.

من جهته، أوضح مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية د. ناصر العود أن هذه الدورة هي الدورة الثانية ضمن المرحلة الثانية للبرنامج لهذا العام حيث تم اختتام المرحلة الأولى العام الماضي وشملت عدد من مناطق المملكة وشارك فيها ما يقارب 150 قاضياً من قضاة محاكم الأحوال الشخصية والجزائية، مشيراً إلى أن البرنامج يحظى بمتابعة واهتمام من وزير العدل د. وليد الصمعاني إيماناً منه بأهمية تطبيق الأنظمة الخاصة بالحماية من الإيذاء وحماية حقوق الطفل التي وجه المقام السامي كل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء بتفعيلها من خلال عدد من الاستراتيجيات من أهمها إقامة دورات تدريبية وفعاليات علمية تناقش آليات الحد منها في المجتمع، إلى جانب كونها تأتي ضمن تفعيل بنود اتفاقية التعاون التي تم توقيعها مع وزارة الشؤون الاجتماعية بداية هذه العام وتضمنت التعاون المباشر في الحد من العنف الأسري بشكل عام والعنف الموجه للمرأة الطفل على وجه الخصوص.

افتتح المؤتمر السعودي الدولي للعقار "سايرك".. وزير الإسكان:

لائحة رسوم الأراضي البيضاء في مراحلها الأخيرة.. وبرامج إسكانية لأصحاب الدخل المنخفض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503457

الرياض - نايف الحمري

أكد وزير الاسكان ماجد الحقيل، أن لائحة رسوم الاراضي البيضاء الجديدة حُدد لها مدة زمنية تصل إلى ستة أشهر لاعتمادها، مبيناً أن الوزارة أعدت اللائحة ورفعتها إلى هيئة الخبراء بمجلس الشؤون الاقتصادية، مؤكداً أن النظام في مراحله الاخيرة.
ورفض الوزير في تصريح صحفي خلال افتتاح المؤتمر السعودي الدولي للعقار "سايرك"، مساء البارحة في الرياض، نفي لائحة التشريعات الجديدة لرسوم الاراضي البيضاء والتي ظهرت على السطح الاعلامي مؤخراً قائلاً: "لا احد يقول بأن تلك التشريعات صحيحة إلى حين اعتمادها كونها تحت الدراسة النهائية ومتى ما يتم اعتمادها سيتم التصريح، والاستباق بالتصريحات ليس لها قيمة لعدم وجود الدقة".
وكشف الحقيل عن تجهيز 100 ألف منتج سكني سيتم تسليمها خلال 12 شهراً، موضحاً أن الوزارة بصدد تجهيز رقم آخر سيعلن عنها في حينها، مشيراً إلى أن منتجات حفر الباطن تعتبر ضمن مشروعات وزارة الاسكان وسيليها مناطق اخرى مختلفة ستتضمن منتجات مختلفة من شقق واراضي وفلل سكنية، مضيفاً أن المطورين يعملون حالياً على بناء بعض اراضي الوزارة وسيتم تخصيصها للمواطنين، لافتا إلى أن برنامج اسكان له اولويات حسب نوعيات المستفيدين واحتياجاتهم وتنوعهم.
وحول اسباب اختيار دول بريطانيا وفرنسا والصين للتوقيع معها لتنفيذ مشروعات اسكانية بالمملكة، اكد أن بريطانيا لديها من التشريعات التي تساعدها على مساعدة المستفيدين، موضحاً أنه ليس كل توقيع اتفاقية تهدف إلى بناء منازل بل ربما تكون بسبب تنفيذ برامج خاصة للادخار يستفيد منها المواطن وتختلف الاتفاقيات حسب الحاجة التي تميزت بها الدول في طرق التمويل، مبيناً أن بعض التوقيعات تأتي لاستحداث انظمة وبرامج تستفيد منها المملكة خصوصاً في برامج الادخار.
العفالق: 7% مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي
وأشار الحقيل إلى أن تجربة كوريا عاشتها المملكة، وتعتبر من التجارب الناجحة، مشيراً إلى أن المواطن السعودي سيكون له الحق في الاختيار ما بين كافة المنتجات بأسعار مختلفة، مضيفاً أن وزارته تعمل حالياً مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في برامج مشتركة لاصحاب الدخل المنخفض، لافتا إلى أن هناك مبادرات في برنامج التحول الوطني سيعلن عنها مفصلة وتستهدف رفع مشاركة القطاع الخيري من 1% إلى 10%.
وأضاف الوزير في كلمته خلال المؤتمر، أن رؤية الوزارة ورسالتها تركز على محورين رئيسيين، هما تمكين الطلب ودعم العرض، ومنهما تنبثق العديد من المبادرات ذات العلاقة التي تدعم تحقيق هذا الهدف، مضيفاً أنه لضمان النجاح في تحقيق أهدافها دعمت الوزارة هذين المرتكزين بثلاثة أمور هي البحوث والدراسات والاتصال التوعوي، ودعم التخطيط والتنظيم والرقابة، واستدامة موارد الوزارة بالتمويل والاستثمار.
وتابع قائلا:" لقد راعت الوزارة في جميع البرامج التي تطورها، معالجة التحديات وتنوع الحلول المقترحة وتكاملها، والتيسير على المواطنين، حيث تهدف جوانب تمكين الطلب على الإسكان إلى توفير أفضل سبل التمويل الميسر لمساعدة المواطن على التملك، ولعل من أبرزها برامج الادخار لمساعدة الراغبين في اقتناء مسكن على تكوين رأس مال ييسر لهم ذلك، إضافة إلى القروض المدعومة التي توفر شروط سداد مرنة، وضمانات الدفعة المقدمة، وتقليل كلفة التمويل عبر ضمان القروض، وتشجيع إنشاء سوق ثانوية للتمويل العقاري، وتهدف حلول العرض إلى زيادة ضخ المنتجات السكنية بالسوق وزيادة المعروض منها وتقليل أسعارها وتسريع توفيرها، وتحفيز الاستثمار بمجال التطوير، ومن أبرز تلك البرامج فرض رسوم على الأراضي البيضاء بما يخفض من كلفة مكون الأرض في منتج السكن، ورفع معامل الكثافة الإسكانية في المخططات بما ينعكس إيجاباً على خفض كلفة الوحدة السكنية، وتخصيص نسبة للإسكان الميسر في تخطيط المجتمعات السكنية، وتنمية الأراضي وتطوير أواسط المدن، وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لإنشاء إسكان ميسر على أراضي الوزارة أو أراضي القطاع الخاص ودعم المطورين من خلال ضمان عملاء من مستحقي الدعم السكني، والاستفادة من الإسكان الشاغر وضخه للسوق، وتحفيز الحلول الصناعية وأساليب التصميم والتشييد غير التقليدية بما يزيد من المعروض من المساكن ويقلل أسعارها".
واستطرد قائلا:" لقد اتخذت الوزارة خطوة استراتيجية ذات أهمية قصوى، تكمن في التحول من منفذ ومطور إلى داعم ومنظم، لذا اهتمت الوزارة اهتماماً كبيراً بإنجاح الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير المنتجات السكنية المختلفة، فوضعت من الحوافز ما يشجع الاستثمار العقاري لتوفير الإسكان الميسر، وطورت آليات للشراكة تلبي طموحات المطورين العقاريين وتذلل العقبات التي كانت تواجههم، ولعل تأسيس المركز الموحد لخدمات المطورين (إتمام) هو إحدى أهم الخطوات التي ستُسهم إلى حد كبير في تشجيع المطورين وفي تسريع الإجراءات وتسهيل جميع الخدمات اللازمة في المشاريع السكنية التي تنفّذها شركات التطوير العقاري، وفي هذا الصدد أبرمت الوزارة عددا من الاتفاقيات مع المطورين العقاريين من الداخل والخارج وسيتواصل هذا النهج لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف تنهض بقطاع الإسكان وتخدم جميع المواطنين".

وزاد قائلا:" تتلقى الوزارة دعما لا محدود من القيادة الحكيمة لتوفير المسكن المناسب لكل مواطن مستحق للسكن، وانطلاقاً من ذلك الدعم المتواصل، تم العمل على إجراءات التخطيط، والتحليل، ووضع السياسات، وتطوير برامج في كافة المجالات وفق أطر زمنية محددة، فتم بحمد الله تجهيز 100 الف منتج سكني تشمل وحدات من فلل وشقق، وأراض، إضافة إلى حلول تمويلية سيتم تسليمها خلال عام بمتوسط شهري 8000 منتج على المستحقين للدعم السكني في جميع مناطق المملكة، وقد بدأت الوزارة منذ مطلع الشهر الجاري في توزيع وحدات مشروع إسكان محافظة حفر الباطن الذي يوفر خدمات بنية تحتية ومرافق خدمية متكاملة، ويبلغ عدد وحداته 900 وحدة سكنية، وسيتبعه توزيع مشروعات أخرى، يأتي بينها مشروع إسكان الدمام والخبر والأحساء والقطيف والشنان ورياض الخبراء وعدد آخر من المحافظات بكافة مناطق المملكة.

من جانبه ألقى نائب رئيس مجلس الغرف السعودي صالح العفالق كلمة اكد من خلالها أن السنوات الماضية شهدت مشروعات عقارية عملاقة أحدثت تغيراً جذرياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، مضيفاً أن الإنجازات انعكست في تحقيق نمو متوازن في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن مساهمة القطاع العقاري بلغت 7% من الناتج المحلي الاجمالي خلال 2015، لافتا إلى أنه وبالرغم من التطور العقاري الذي شهده القطاع إلا أنه بإمكانه استيعاب المزيد من الاستثمارات.

الشويعر: البدء في إنشاء شركة لإعادة التمويل برأسمال خمسة مليارات ريال

بدوره قال رئيس اللجنة العقارية بمجلس الغرف السعودية حمد الشويعر، إن إنشاء هيئة عليا للعقار من شأنها أن تكون مرجعية لشؤون العقار تتولى التنظيم والتشريع والرقابة، وترصد تطوره وتبحث معوقاته، مضيفاً أن الأمر السامي صدر إلى وزارة الاسكان بإكمال مهمة إنشاء الهيئة الوطنية للعقار، لوضع كافة التفاصيل الخاصة بدوره هذه الهيئة وأهدافها وهيكلها التنظيمي وعلاقتها مع الجهات المختلفة.

وأضاف الشويعر، أن تحفيز وتنظيم آليات التمويل العقاري، عن طريق مشاركة الصناديق الحكومية، وشبه الحكومية في دعم المشروعات التطويرية وخاصة الإسكانية منها، وسرعة إنشاء وتنظيم السوق الثانوية، موضحاً انه تم البدء في إنشاء شركة لإعادة التمويل برأسمال خمسة مليارات ريال، مشيراً إلى أن سرعة إصدار وتحديث وتفعيل الانظمة والتشريعات التي تحكم التعاملات المنظمة للسوق العقاري، حيث تم إصدار أنظمة الرهن العقاري ونظام اتحاد الملاك، ونظام التثمين الذي توج بإنشاء هيئة المقيمين السعوديين ونظام البيع على الخارطة.

ردا على التقارير الدولية المشككة بدعمها للدول المحتاجة

المملكة الأولى عالمياً في نسبة المساعدات بواقع1.9٪ من إجمالي دخلها القومي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1503462

الرياض- أسمهان الغامدي

بعد تشكيك بعض المنظمات والدول الغربية والمغرضة في جهود المملكة وأياديها البيضاء على الدول المنكوبة والمحتاجة، كشفت المملكة للمرة الأولى عن أول تقرير للمساعدات الإنمائية الرسمية السعودية في الفترة ما بين 2005 و 2015 وعملت عليها ثلاث جهات هي وزارة المالية، ووزارة الخارجية، والصندوق السعودي للتنمية. حيث قدمت المملكة مساعدات انسانية واغاثية وإنمائية لأكثر من ٢٠ دولة على مدى عشرة أعوام فقط، ولم تكشف عن أي عمل خيري قدمته

لأن سياستها عاملة ومنجزة وليست سياسة تباهي دون فعل، ولكنها كشفت أخيرا عما قدمته ردا على الدول المشككة فيما تقدمه المملكة للخارج، أو من يقصر مساعداتها على الانسانية دون الانمائية.

صندوق التنمية السعودي قدم 74 مليار ريال لـ 84 دولة

وأوضح المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة مساء امس خلال حفل إطلاق تقرير المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها المملكة في غضون العشر سنوات الماضية، أن المملكة تصدرت المركز الأول عالميا بمعدل حجم مساعداتها دوليا والذي بلغ 1.9% من الدخل القومي الإجمالي لها، فيما احتلت المركز الرابع في مجموعة الدول المانحة بعد كل من الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، إذ بلغ حجم المساعدات عام 2014 أربع وخمسين مليار ريال. وبلغ إجمالي المساعدات الرسمية الإنمائية السعودية خلال عشرة أعوام من 2005 إلى 2015، 78% المنح والمساعدات الإنسانية، و 12% القروض الميسرة، و5% التعاون متعدد الأطراف، و5% المساهمات المقدمة للمنظمات والمؤسسات الدولية.

وكشف التقرير عن أكبر 20 دولة متلقية للمساعدات السعودية: (مرتبة من الأعلى إلى الأقل)، حيث حظيت لبنان بالمرتبة الأولى من مساعدات المملكة، ثم العراق، اليمن، سوريا، باكستان، بنغلادش، فلسطين، الصين، الصومال، السودان، مينمار، تركيا، هايتي، مصر، موريتانيا، السنغال، النيجر، تشاد، طاجاكستان، ثم الفلبين.

إلى جانب ذلك وقع مركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية مع عدد من المنظمات الدولية عدداً من البرامج التنفيذية بعد استجابة المملكة لنداء الامم المتحدة العاجل لاغاثة الشعب اليمني، لتكون الدولة الاولى والوحيدة التي استجابت لهذا النداء، حيث رصدت لهذا الهدف ٢٧٤ مليون دولار عبر حراك ايجابي لمركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية.

الربيعة: ثلاثة مرتكزات للعمل الإنساني في المملكة.. والدعم مستمر

فيما قال المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبد الله الربيعة أن الإستجابة السريعة وارتفاع حجم المساعدات والعطاء الشعبي هي أبرز مميزات المساعدات الإنسانية السعودية. وشهدت مسيرة العمل الاغاثي والانساني في المملكة تناميا متسارعا خلال الفترة الماضية وهو ما جعلها في صدارة الدول المانحة للمساعدات الانسانية والانمائية، ولا شك أن ما يميز هذه المسيرة الانسانية أنها ترتكز على ثلاثة مقومات وهي أولا: الاستجابة العاجلة والتدخل السريع فور حدوث الازمات الانسانية، حث تستنفر المملكة جهودها الاغاثية رسميا وشعبيا لرفع معاناة المناطق المتضررة، ليتمكن المنكوبين من العودة إلى حياتهم الطبيعية.

ثانيا: ارتفاع حجم المساعدات سواء الانسانية أو من خلال القروض والمنح للبلدان النامية، حيث بلغ حجم المساعدات عام ٢٠١٤ (٥٤) مليار ريال سعودي أي بنسبة ١.٩٪ من الدخل القومي الاجمالي للمملكة محتلة بذلك المركز الأول كنسبة الدخل القومي، والمركز الرابع في مجموعة الدول المانحة.

ثالثا: العطاء الشعبي حيث لم تقتصر المساعدات على المخصصات الرسمية بل إن المبادرات الانسانية وحملات الاغاثة الشعبية التي يطلقها قادة هذه البلاد، تعد داعما قويا للجهود الاغاثية والانسانية الموجهة لإحداث التوازن في مناطق الاحتياج.

من جهته قال مدير عام إدارة العمليات بالصندوق السعودي للتنمية فوزي السعود إن مساعدات الصندوق دعمت قطاعات البنية الاجتماعية، والنقل، والاتصالات، والطاقة، والزراعة، والإسكان في أكثر من 84 دولة، إذ بلغ إجمالي مساعداته 47 مليار ريال، وخلال 2015 قدم الصندوق قروضا لـ31 مشروعا في 23 دولة نامية بمبلغ 4977.63 مليون ريال.

مركز الملك سلمان الإغاثي يدعم المنظمات الإغاثية الدولية بـ ٢٧٤ مليون دولار

وأكد ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالمملكة السيد أشوك نيقام على الجهود المنظمة والتعاونية بين الجهات المعنية في المملكة وبين برامج الأمم المتحدة، مشددا على أهمية المساعدات الانسانية التي تقدمها المملكة حيث أن هناك تبرعات خاصة كثيرة تقدمها من خلال الأعمال والجمعيات الخيرية للذين يحتاجون المساعدات في شتى بقاع العالم، كما أنه على مدى ١٥ عاما مقبلة تشير مؤشرات التنمية المستدامة الدولية على أن العالم يسعى على القضاء على الفقر. وزاد أن المملكة قدوة ومثال فيما يتعلق بالتنمية والالتزام وتقديمها للدعم الخارجي. كما قام مركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية على مستوى مشروعات الامن الغذائي بتنفيذ ١٣ برنامجا في اليمن بمشاركة أكثر من ١٣ منظمة دولية واقليمية، تم خلال تلك البرامج توفير ٥١٠.٠٠٠ سلة غذائية و ٩٣٥ طنا من المواد الغذائية المختلفة، كما تم توفير أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ وجبة ساخنة وجافة وقد استفاد من المشروع أكثر من ٥.١٢٥.٠٠٠ مستفيد.

الأمم المتحدة: المملكة قدوة في عطاياها الإنسانية والإنمائية

أما على مستوى مشروعات المساعدات الانسانية فقام المركز بتنفيذ ١٠ برامج مع عدد من الشركاء المحليين والدوليين في اليمن، تم من خلال البرامج تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمساهمة في نقل العالقين من وإلى اليمن بالاضافة إلى تجهيز مراكز للايواء وتنفيذ برامج للمياه والاصحاح البيئي، استفاد من تلك البرامج أكثر من ١٨.٠٧٢ مستفيد.

وعلى مستوى مشروعات المساعدات الطبية قام المركز بتنفيذ ١٣ برنامجا بمشاركة أكثر من ١٢ منظمة دولية واقليمية، تم من خلال تلك البرامج توفير ٨٢٣ طنا من الأدوية والمستلزمات الطبية بالاضافة إلى تجهيز عدد من المستشفيات والمراكز الصحية في اليمن استفاد منها أكثر من ١٠.٢٥٧.٦٣٢ مستفيدا.

السماسرة يرفعون أجور العاملات إلى6 آلاف في رمضان

يستغلون احتياج ربات البيوت

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677755

عبدالرحمن جمال - جدة

رفع سماسرة الاستقدام أسعار العاملات المنزليات قبيل شهر رمضان في السوق السوداء إلى 6000 ريال خلال شهر رمضان المبارك مستغلين بذلك احتياج ربات البيوت وزيادة الطلب وقلة المعروض في هذا الشهر مما أدى الى رفع نسبة مخالفة العاملات المنزليات لأنظمة العمل إلى 60 % على حد قول أحد مكاتب الاستقدام، وذلك عبر هروبهن من كفلائهن والعمل لدى الغير.

وأرجع أصحاب مكاتب استقدام أسباب هروب العاملات قبيل شهر رمضان المبارك إلى زيادة الطلب على العاملات وقلة المعروض من الدول المصدرة بالإضافة إلى تعثر ملف الاستقدام من أغلب الدول ورفض بعض الدول تصدير عمالتها المنزلية، مشيرين إلى ضرورة إيجاد ضوابط لعمل لمكاتب الاستقدام والعاملات المنزليات من خلال مراقبة المكاتب وأداء العاملات المنزليات وتحديد المخالفات والعقوبات للمخالفين من كل الأطراف سواء المكاتب أو أصحاب العمل أو العاملات.

اللجوء للسمسار

وأشار علي العمري صاحب مكتب استقدام، إلى أن مايقارب الـ 60 % من العاملات النظاميات يهربن من بيوت كفلائهن قبيل شهر رمضان المبارك، ويلجأن لسماسرة ليحلصن على عمل لدى أشخاص آخرين، مرجعا ذلك إلى أنهن يحصلن على 6 آلاف ريال راتب شهري خلال الشهر الفضيل.

الاتفاق مع المكفول

فيما ألمح محمد البقمي صاحب مكتب استقدام، إلى أن بعض العاملات المنزليات يتفقن مع كفلائهن على تركهن للعمل لدى الغير وذلك لزيادة دخلها واستغلال زيادة الطلب على العاملات المنزليات خلال شهر رمضان المبارك.

وقال:»العاملة المخالفة تشترط أن تكون مدة العمل 8 ساعات يوميا، إلى جانب تحديد الأعمال التي تقوم بها، وإجازة أسبوعية لمدة يومين بالإضافة إلى تحديدها أجر لايقل عن 200 ريال لليوم الواحد».

هروب العاملات

أما سلطان النجار مدير إحدى شركات الاستقدام فذكر أن من أسباب هروب العاملات المنزليات وانتشار السماسرة خلال شهر رمضان زيادة الطلب على العاملات وقلة المعروض من الدول المصدرة بالاضافة إلى تعثر ملف الاستقدام من أغلب الدول ورفض بعضها تصدير عمالتها المنزلية ، مطالبًا بوضع ضوابط لعمل المكاتب ومراقبة أداء عمل العاملة وذلك لحفظ حقوق جميع الأطراف سواءً المكاتب أو أصحاب العمل أو العاملات.

• هدف" يوظف 831 ألفاً منذ 2011.. 37٪ منهم نساء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677761

محمد الشطيطي – الرياض

كشف النائب التنفيذي لمدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) عمر مليباري أن إجمالي أعداد طالبي وطالبات العمل الذي ساهم الصندوق في توظيفهم منذ عام 2011 وحتى نهاية الربع الأول من العام الجاري 2016 بلغ 831.5 ألف طالب وطالبة عمل. وأشار إلى أن نسبة الذكور من إجمالي طالبي العمل الذين تم دعم توظيفهم شكل نحو 63%، بينما بلغت نسبة طالبات العمل نحو 37%.

ولفت مليباري إلى أن من تم توظيفهم خلال الربع الأول من العام الجاري 2016، بلغت أعدادهم 52.4 ألف طالب وطالبة عمل، حيث وصلت نسبة الذكور منهم نحو 61%، في حين بلغت نسبة الإناث 39%، وذلك من خلال برامج الدعم المنوعة والمختلفة التي قدمها الصندوق.

ووفقًا للنائب التنفيذي فقد استفاد أكثر من 100 ألف شاب وشابة من منصة التدريب الإلكتروني «دروب» التي أطلقها الصندوق، وتشمل أكثر من 25 مساقًا تدريبيًّا لتأهيل طالبي العمل وتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. ونوه بمساهمة الصندوق في تقديم دعم التدريب والتوظيف من خلال برنامج التوطين الموجه، الذي أطلقه وزير العمل والتنمية الاجتماعية مؤخرًا، ويهدف إلى توطين القطاعات الجاذبة للقوى العاملة الوطنية، ومنها برنامج توطين قطاع الاتصالات.

وأبرز مليباري جهود الصندوق في تقديم خدمات الإرشاد المهني والتأهيل لطالبي العمل، من خلال أكثر من 120 فرعًا ومركز توظيف وتأهيل منتشرة حول المملكة، حيث يتم يوميًّا إقامة لقاءات مع طالبي العمل في مختلف فروع الصندوق حول المملكة، وتدريب طالبي العمل على المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل.

وحول جهود الصندوق في دعم تأهيل وتدريب وتوظيف طالبات العمل، كشف عن إطلاق الصندوق مجموعة مبادرات لدعم توطين الوظائف النسائية مع تنويع خيارات العمل، من خلال تدشين الصندوق خلال الربع الأول من عام 2016 برنامج «العمل عن بعد»، حيث تم الإطلاق الأولي لخمسة مراكز للعمل عن بعد ساهمت في توظيف أكثر من 1200 طالبة عمل بنهاية الربع الأول، ويعمل الصندوق على التوسع في توفير خيارات أخرى للنساء للعمل عن بعد، مثل العمل من المنزل، والعمل في مراكز التعهيد.

وفي محور آخر، أشار النائب التنفيذي لمدير عام الصندوق، إلى تمكن الصندوق من تحقيق تحول نوعي في مستوى خدمة العملاء، حيث حقق معايير منظمة الآيزو التي مكنته من الحصول على أربع شهادات اعتماد آيزو في مجالات خدمة العملاء، إضافة إلى حصول الصندوق على ثماني جوائز في مجالات خدمة العملاء ضمن جوائز «ستيفي» العالمية التي تنافس عليها في شهر مارس من عام 2016 أكثر من 2400 جهة عالمية من منشآت القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية.

وتعزيزًا لبرامج تطوير خدمات العملاء، أوضح أن الصندوق قد جهز مؤخرًا فرعًا متنقلًا لخدمة العملاء في مختلف مناطق المملكة، سواء كانوا أصحاب منشآت بالقطاع الخاص أو باحثين وباحثات عن عمل، والوصول لهم في أماكن تواجدهم، حيث تم تجهيز الفرع المتنقل بمكاتب ومقاعد انتظار وصالة لإجراء اللقاءات الوظيفية والإرشاد المهني، مع تجهيزه بتقنيات الاتصال اللاسلكية لربطها بقنوات وخدمات التوظيف الأخرى التي يقدمها الصندوق.

اتفاقية للحد من الحوادث المرورية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160516/Con20160516839711.htm

حسين هزازي (جدة)

وقع كرسي الأمير محمد بن نايف للسلامة المرورية اتفاقية تعاون وتبادل خبرات مع المنظمة العربية للسلامة المرورية، وذلك ضمن مشاركتهم في فعاليات أسبوع المرور العربي في تونس برعاية رئيس الجمهورية التونسية.

وقع الاتفاقية كل من المشرف العام على الكرسي الدكتور هشام الفالح، ورئيس المنظمة العربية عفيف الفريقي، بحضور وزير التجهيز والإسكان وجهات عدة من دول عربية وأوروبية مهتمة، وقطاعات وجهات ذات علاقة من وزارة الداخلية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للوقاية من الحوادث.

وتضمنت فعاليات التوقيع كلمة للدكتور هشام الفالح، أورد فيها إحصائيات عن الحوادث وتأثيرها على مؤشرات السلامة المرورية، فيما عقدت ندوة قدمت فيها أوراق عمل عدة، وتم تكريم «الكرسي» من قبل المنظمة العربية للسلامة المرورية بدرع تقديرية.

يذكر أن الاتفاقية تتضمن التعاون وتبادل الخبرات وعقد دورات ومؤتمرات وإعداد دراسات وأبحاث في مجال السلامة المرورية.

للمرة الأولى في تاريخه.. «الشورى» يناقش تقارير «الدفاع» و«الداخلية» و«الحرس»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160516/Con20160516839712.htm

محمد الغامدي (الرياض)

يناقش مجلس الشورى خلال الشهر القادم تقرير وزارة الدفاع، وذلك بعد أن فرغت اللجنة الأمنية المكونة من 12 عضوا في المجلس من دراسته وابداء رأيها حوله، ورفع توصياتها إلى الأمانة العامة تمهيدا لإدراجه في جدول أعمال المجلس لمناقشته، فيما أنجزت اللجنة ذاتها ردودها على الملاحظات التي وردت إليها أثناء مناقشة تقرير وزارة الداخلية قبل عدة أشهر، وسيتم الرفع بها مع 11 توصية ليتم التصويت عليها من الأعضاء قريبا.

وعلمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أن المجلس ينتظر وصول تقرير وزارة الحرس الوطني خلال أيام ليأخذ دوره في المناقشة من أعضاء اللجنة الأمنية قبل رفعه للنقاش وإبداء الملحوظات عليه تحت قبة المجلس.

وبرغم إحاطة تقارير الوزارات الثلاث بطابع السرية، إلا أنها وجدت ارتياحا كبيرا من الأعضاء الذين اعتبروا وجودها تحت طائلة المناقشة تطورا ملحوظا، وهو ما يحدث لأول مرة في تاريخ مجلس الشورى، مما يتسق ويتماشى مع رؤية

المملكه 2030 وأهدافها، لتمكين المجلس من القيام بمهمة تقويم جميع الجهات الحكومية وبناء لوحات لمؤشرات قياس الأداء، بما يعزز المساءلة والشفافية من خلال برنامج قياس الأداء.
وبحسب حديث ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، الذي أوضح أن من أهداف رؤية المملكة 2030، توطين ما يزيد على 50 % من الإنفاق العسكري بحلول 2030، بعد تطوير بعض الصناعات الأقل تعقيدا من قطع غيار ومدرعات وذخائر، والتوسع في دائرة الصناعات الوطنية لتشمل الصناعات الأكثر تعقيدا لبناء منظومة متكاملة من الخدمات والصناعات المساندة بما يسهم في تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي، ويعزز من تصدير المنتجات العسكرية إلى دول المنطقة وغيرها من خلال إقامة مجمعات صناعية متخصصة، وتدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في هذه الصناعات.

5 أشهر تضعف تجربة المرأة في المجالس البلدية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264016&CategoryID=5

الطائف: نورة الثقفي
بعد 5 أشهر من تشكيل المجالس البلدية في دورتها الثالثة، غاب الصوت النسائي في معظم المجالس التي كان للمرأة فيها حضور كعضوة مرشحة أو منتخبة.
ومقارنة بالحراك الذي أحدثته عضوات مجلس الشورى في أول دورة للمجلس، يرى مراقبون أن صوت المرأة في المجالس البلدية لا يزال خافتا.
رغم مرور 5 أشهر على تشكل المجالس البلدية في دورتها الثالثة، التي وجدت المرأة إلى بعضها سبيلا إلا أن الصوت النسائي كان غائبا في جميع المجالس البلدية التي كان للمرأة فيها حضور كعضوة مرشحة أو منتخبة.
ومقارنة بالحراك الذي أحدثته عضوات مجلس الشورى في أول دورة للمجلس كانت المرأة فيها حاضرة، يرى مراقبون أن صوت المرأة في المجالس البلدية لا يزال خافتا لأسباب عدة من أبرزها: قلة عدد العضوات في المجالس، وغياب العضوات عن عدد كبير من المجالس، ومنع العضوات من التحدث لوسائل الإعلام، اصطدام بعض العضوات بواقع العمل في المجالس البلدية، تصدر الأعضاء لرئاسة لجان المجلس وتهميش العضوات.
وأمام صمت المرأة، سجلت الدكتورة لمى السليمان عضو المجلس البلدي في أمانة جدة موقفا مختلفا إذ قدمت استقالتها من عضوية المجلس بعد أن واجهت ضغوطا كما تشير المصادر جعلتها تقدم استقالتها مبكرا.
وهج يفقد بريقه
قالت أحلام المالكي إن وجود المرأة في المجالس البلدية كان بشرى للسيدات لكن دور السيدات المعينات أو أولئك المنتخبات لم يلبث وتحول إلى الاختفاء تدريجيا حتى أنه وبعد مدة من تسلم مهامهن بالمجلس لم يعد لهن صوتا أو مساهمة أو حتى اجتماع بالسيدات على الأقل، مشيرة إلى أن الإعلام لعب دوره مع بداية الانتخابات وخاصة الحملات النسائية ولكنه سرعان ما كانت تلك الأدوار والفعاليات والأعمال التي ستقوم بها السيدات حبرا على ورق وإعلانات دعائية دُفعت لها مبالغ مالية كبيرة ووهج فقد بريقه وما عاد يذكر إلا أن بعض المجالس البلدية تحوي أسماء نسائية.
الوقت مبكر جدا
قالت أستاذة تاريخ المرأة في جامعة الملك سعود الدكتورة هتون أجواد الفاسي "لا يمكن قياس مدى الإنتاجية بالنسبة للسيدات في المجالس البلدية نظرا لقصر المدة التي بدأت فيها المجالس البلدية وخاصة الجانب النسائي منها"، مضيفة أنه من الظلم أن نحدد ضعف مشاركة الجانب النسائي في هذه المدة القصيرة. وأشارت إلى أنه ينبغي قبل أن نعمم ونصدر حكما بالضعف على مشاركات الجانب النسائي أن تكون في المقابل هناك أعمال ومبادرات نفذها الجانب الرجالي، وبالتالي يمكن أن نقول أن السيدات لم يكن لهن مشاركات أو صوت في المجالس البلدية.

دور مكمل

أوضح رئيس المجلس البلدي بالرياض المهندس عبدالله العمران أن دور عضوات المجلس يعتبر مكملا لدور نظرائهن من الأعضاء وأدائهن فاق المتوقع بالنظر إلى حداثة التجربة، وبالنسبة لمجلس الرياض الذي يضم في عضويته 3 عضوات جميعهن خضن الانتخابات ونجحن في حجز مقاعد في المجلس للأربع سنوات القادمة ويقمن بدور محوري ولهن نشاط مستمر في زيارة الأقسام النسائية في البلديات الفرعية وتقييم الخدمات المقدمة. وذكر أن من أبرز أعمالهن المشاركة في لجان المجلس وتقديم المبادرات والحلول للقضايا التي تشغل الرأي العام مثل قضية إدارة الحدائق العامة بما يحقق رفع معاناة السكان المجاورين، حيث تقدمت العضوتان جواهر الصالح وعلياء الرويلي بدراسة متكاملة حددت امشكلة وطرحت الحلول وستطرح الدراسة للنقاش في الجلسة القادمة.

تعاون لافت

قال رئيس المجلس البلدي بأمانة العاصمة المقدسة مستور المطرفي: المعينات بالمجلس البلدي يعتبرن جديدات على العمل الخدمي ونحن معهن كذلك إلا أنهن يظهرن تعاونا كبيرا ولافتا وسيكون لهن لقاء قريب مع المجتمع في جانب السيدات ودورهن في اللجنة النسائية يخص المرأة وخدمات تقدم للمرأة كالمشاغل وغيرها، بالإضافة إلى أنهن يشاركن أيضا حسب تخصصاتهن فمثلا الدكتورة عبير برية تشارك في المجال الصحي والدكتورة نزهة الجابري تشارك أيضا في الجوانب الفنية ونحوها بحكم تخصصها. وأشار إلى أنهن حضرن ورش عمل وذكر أنه من الصعوبة أن يقمن ورش عمل مقننة فاللائحة المالية للنظام لم تصدر بعد وفهمهن للنظام لم يتبلور بعد بحيث يستطعن التحرك بالشكل الصحيح.

العمل مشترك

أكدت عضو مجلس بلدي جدة رشا حفظي أنه لابد أن يعي المجتمع أنه لا يوجد ما يسمى بفلان أنجز والآخر لم ينجز فالعمل النسائي في مجلس الشورى والمجلس البلدي عمل مشترك وليس هناك جهود فردية. وبينت أنه ينبغي أن يكون العمل المنجز للمجلس البلدي الخاص بكل مدينة وليس الجانب النسائي فقط فالأعمال بين الأعضاء سواء الرجال أو السيدات مشتركة، وقالت "بالنسبة للمجلس نحن كسيدات لا نستطيع التحدث للإعلام باسم المجلس حيث إن المخول بالحديث عن المجلس هو رئيس المجلس فقط بتعميم وزاري وهذا المنع يسري حتى على المتحدث الإعلامي باسم المجلس وكل عضو بإمكانه الحديث عن عمله الشخصي ومبادراته".

فريق واحد

رئيس المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية محمد بن ناصر آل دايل، قال إن المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية لديه عضوتان، هما الدكتورة سمية السليمان ودنيا الجبر وهما نشيطتان وقائمتان بواجبهما خير قيام ضمن المجلس، حيث المجلس يعمل بروح الفريق الواحد كما أنهما مشاركتان في لجان المجلس أيضا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حماية الرسوم على الأراضي من السقوط

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/16/article_1054870.html

عبدالحميد العمري

يُنتظر خلال الأيام القليلة المقبلة، أن يتم الإعلان الرسمي عن اللائحة التنفيذية لنظام الرسوم على الأراضي البيضاء، وهو الأداة الأهم ضمن حزمة الأدوات والإجراءات التي اتخذتها الدولة - أيدها الله - أخيراً لمواجهة وحل تحديات الأزمة الإسكانية، التي نشأت نتيجة عديد من التشوهات الجاثمة داخل أحشاء السوق العقارية المحلية، بدءاً من احتكار الأراضي بمساحات شاسعة جداً، مروراً بتفاقم عمليات المضاربات المحمومة على الجزء المحدود من تلك الأراضي المتاح للتداول، إضافة إلى بقية التشوهات التي أصبحت معلومة للجميع في سوق العقار، وما آلت إليه من نشوء أزمة تنموية بالغة الخطورة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ من الضرورة بمكان أن تخرج تلك اللائحة التنفيذية المرتقبة على قدر من القوة والجدية، لا يقل بأي حال من الأحوال عن تلكما الصفتين اللتين تمتع بهما نص وروح نظام الرسوم على الأراضي البيضاء، وألا تأتي أيضاً أقل قامة من قامة التشوهات الخطيرة التي تعج بها أحشاء السوق العقارية، وإلا فإن النتائج التي استهدفها مشرّع النظام قد تأتي عكسها تماماً على أرض الواقع، وهو ما لا يتمنّى حدوثه أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بإعداد تلك اللائحة التنفيذية، ولما له من آثار خطيرة جداً في مقدرات الاقتصاد الوطني والمجتمع على حد سواء. حتى نكفل جميعاً تمتع اللائحة التنفيذية بتلك السمات اللازمة الكفيلة بإضفاء القوة عليها، لا بد من توافر عدد من الاعتبارات فيها، يأتي تحديدها هنا في المرحلة الزمنية النهائية من ترقّب صدورها قريباً، على أمل كبير بأن تأخذ الاهتمام الكافي من قبل القائمين على إعداد الصيغة النهائية لتلك اللائحة التنفيذية.

الاعتبار الأول؛ متى تُعد الأرض فضاء؟ تبدأ الإجابة من معيار الانتفاع من الأرض بما لا يقل عن 50-70 في المائة منها، وأنّه في غياب تحقق هذا المعيار الأهم، فإنّ الأرض تُعد فضاء، سواءً كانت مشمولة بالخدمات أم لا أو حتى بعضها، مطوّرة كانت أم غير مطوّرة، طالما أنّه توافر فيها الشرط الأول المتمثل في وقوعها داخل حدود النطاق العمراني. بناءً عليه؛ يتم تطبيق الرسوم عليها دون تأخير أو مماطلة، وهو ما سيكفل إغلاق أي استثناءات أو زيادة بشروط اعتبار الأرض فضاء أم لا، كما أنّه سيسد كثيرا من نوافذ التهرّب أو التلاعب على نظام الرسوم، ولعل أخطر ما يمكن أن تتورّط فيه وزارة الإسكان في هذا الخصوص، أن يتهرّب كبار ملاك الأراضي غير المطورة من تطبيق الرسوم عليها، أن يكتفوا بإجراء بعض تطوير مزيف لتلك الأراضي، لينتقلوا بعده إلى منطقةٍ آمنة تماماً من تطبيق الرسوم، وهذا أحد أكبر فخاخ سقوط نظام الرسوم حتى قبل أن يبدأ العمل به فعلياً، ولا شكّ أن وزارة الإسكان هي الجهة الوحيدة التي ستتحمّل المسؤولية كاملة تجاه مثل هذا الفشل المحتمل لتطبيق النظام.

الاعتبار الثاني؛ حول معايير تقدير قيمة الأرض، وفقاً للممارسات الدولية المتبعة، يتم تحديد جهة تتبع للحكومة، تكون متخصصة في تقييم العقارات والأراضي لأغراض الرسوم المقررة على تلك الأصول العقارية. الاعتبار الثالث؛ وهو أحد أهم الاعتبارات اللازمة لتعزيز جدوى نظام الرسوم من عدمه، المتعلق بالبرنامج الزمني المناسب لتطبيق الرسم بشكل تدريجي، المتطلب أن يتم تطبيق الرسوم على الأراضي في أول عامٍ من فترة التطبيق على ما لا يقل عن 30 مدينة من حيث عدد السكان، ثم يُستكمل التطبيق على بقية المدن الأخرى في ثاني عام، الذي بدوره سيحمي السوق العقارية من أي آثار قد تتسبب في زعزعة استقرار الأسعار، واحتمالية تباينها الكبير بين المناطق المشمولة بالرسوم وغير المشمولة وقت بدء تطبيق الرسوم، ويقلّص كثيراً من انتقال الأموال من المناطق المشمولة بالرسوم إلى الأخرى غير المشمولة بالرسوم.

الاعتبار الرابع؛ المتعلّق بتطبيق نظام الرسوم على الأراضي البيضاء كافّة داخل النطاق العمراني الواحد لكل مدينة مستهدفة، أن يتم التعامل معها بنفس آلية الاعتبار السابق، فلا يُسمح بوجود أي استثناءات تذكر بين الأراضي لذات الأهداف المذكورة أعلاه، ومنعاً أيضاً لأي آثار سلبية تم التطرّق إليها.

الاعتبار الخامس؛ حول المهلة الزمنية المفترض منحها للمكلف بدفع الرسوم، هنا يمكن القول إنّ وزارة الإسكان أمام أحد خيارين، إمّا أن تبدأ في تطبيق النظام بصورة قوية وصارمة، أو أن تبدأ في تطبيقه ضعيفا هشّا، وحتى تنجح في تحقيق الغاية الأولى "تكفل القوة للنظام"، يجب ألا تتجاوز مهلة تطوير الأرض فترة "العام الواحد" من تاريخ بدء التطبيق الفعلي للنظام في مطلع شهر رمضان المقبل، على أن يؤخذ بعين الاعتبار مساحة الأرض، بحيث يُمنح المكلفون من ملاك الأراضي ذات المساحات الأدنى من 100 ألف متر مربع مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وتزيد مهلة شهر واحد فقط لكل مائة ألف متر مربع زيادة، وهكذا حتى تصل اللائحة إلى مساحة 1.0 مليون متر، وما زاد على ذلك فلا تتجاوز المهلة حد السنة الواحدة " 12 شهراً فقط"، على أنّه يجب الأخذ بعين الاعتبار، أنّه في حالة التصدّي لأرض مساحتها على سبيل المثال مليونا متر مربع، أن يبدأ تطبيق الرسوم على أول 100 ألف متر مربع منها بعد منحها مهلة ثلاثة أشهر، وبمهلة شهر إضافي بالنسبة إلى 100 ألف متر مربع الثانية، وهكذا يتم التعامل مع بقية مساحة الأرض بناءً على الآلية المقترحة للتطبيق، على ألا تتجاوز سقف العام الواحد.

الاعتبار السادس؛ المتعلق بالضوابط اللازمة لمنع التهرب من دفع الرسوم على الأراضي، وهل يُربط تنفيذ أي تعاملات تتعلق بالأرض "بيع أو رهن أو رخص بناء" أو بصاحبها "رخص أو غيرها من خدمات عامة" بالتسجيل وبسداد الرسم وما قد يلحق به من غرامات؟ هنا تقع أهم ركيزة تكفل لنظام الرسوم هيبته اللازمة والكافية من عدمها، والمقترح في هذا الشأن أن يتم تكليف مراقبة مكوّن من أكثر من وزارة لها علاقة بتحصيل الرسوم على الأراضي، منعاً لوجود أي اختراقات محتملة أو تورّط أي أطراف في عمليات فساد ممكنة، لعل من أهم تلك الجهات الحكومية اللازم وجودها في هذا الفريق التنفيذي الرقابي وزارات الداخلية والعدل والمالية والبلدية والشؤون القروية وهيئة مكافحة الفساد.

الاعتبار السابع؛ يتعلق بآلية تحديد معامل توافر الخدمات العامة للأراضي ووصول المرافق إليها، بين من يرى عدم تطبيق الرسوم على الأراضي غير المشمولة بتوافر كل أو بعض تلك الخدمات، وفريق آخر يرى أهمية شمولها بالرسوم

بغض النظر عن وجود هذه الخدمات أو بعضها من عدمه، والرأي الثاني يُعد الخيار الأنسب الأخذ به تجاه حجم الأزمة التنموية الكبيرة التي يعانيها الاقتصاد والمجتمع، والدليل الواضح على أهمية هذا الرأي، وأنّه يحقق الهدف الرئيس من إقرار نظام الرسوم، أنّ التضخم في أسعار الأراضي شمل جميع الأراضي، ولم يفرّق بين الأراضي المشمولة بالخدمات من عدمه، كنتيجة لتجذّر التشوهات في السوق بصورة خطيرة، وهي الحالة المستعصية التي لم تعد تخفى على أي فرد من المجتمع. والله ولي التوفيق.

الرياض
www.Alriyadh.com

القضاء على الفساد أولاً!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503301

عبدالله القفاري

الفساد، عنوان كبير، إلا ان أخطره ما كان اقتطاعاً غير مشروع من خزينة المال العام أو مقومات الحياة.. لتصب في صالح متورطين تتعدد مهامهم وأدوارهم وأدواتهم.. إلا انها تلتقي في خرق كبير يتسرب منه المال العام وينهك الخزينة العامة ويؤثر في توزيع الموارد ويراكم أمراضاً اقتصادية تنهش في اقتصاد الدولة وترمي بكللها وعبئها على المجتمع برمته.

في رؤية المملكة 2030.. عناوين واضحة حول الشفافية والرقابة والمسؤولية.. مما يتطلب أهمية العمل الجاد والمباشر لمحاصرة أنواع الفساد المالي والإداري. وما كان من خطط وبرامج تنفيذية ستقود إلى تحقيق الرؤية وأهدافها يجب أن يتساوق معها إذا لم يسبقها عمل جاد وسريع لسد منافذ الفساد في الإدارة الحكومية، وفي بيئة الاقتصاد الوطني، وفي عدالة توزيع الثروة..

لا توجد أرقام دقيقة على حجم الفقد والفساد المالي، إلا بعض الأرقام التي يجتهد بها بعض الخبراء.. وبالتأكيد فإنه دون شفافية وبيانات موثوقة لا يمكن رصد رقم دقيق للفاقد الوطني بسبب الفساد.

وباعتبار ان المرحلة الماضية حدث فيها توسع كبير بالمشروعات الإنشائية والدراسات والتوريدات الكبرى والمنشآت.. فهذا يعني ان الفاقد بسبب الفساد ربما يتجاوز تلك الأرقام بكثير.

ماذا لو استطعنا من خلال تفعيل أدوات أكثر جدوى في مقاومة الفساد والاختلاس وصور الرشوة واستغلال النفوذ ان نحققه؟ ماذا يمكن أن تصنع أكثر من مئة مليار سنوياً يمكن توفيرها من خلال هذه الأدوات الفعالة لتصب في صالح الوطن والمواطن، وتكون عوناً لدعم ميزانية حكومية تأثرت بانخفاض عوائد النفط وعوامل أخرى خلال السنوات القليلة الماضية.

محاربة الفساد بفعالية ومواجهة مصادره.. تعني استعادة مسار ضروري لوضع حد للفساد.. الذي ينهش في بنية المجتمع الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية.. ويترتب عليه اقتطاع جزء لا يستهان به من مقومات الوطن وحقوق المواطن.. فهو يرهق خزينة الدولة، ويعطل جهود الإصلاح، ويضعف الثقة بمشروع لا يجعله أولوية الأولويات.

هل تتطلب محاربة الفساد استراتيجيات كبرى وإنفاقاً أكبر..؟ هل تتطلب الركون للمؤسسات القديمة أم تتطلب مؤسسات جديدة؟ هل نحتاج خططاً جديدة لمحاربة الفساد أم ان المسألة أقل تعقيداً من كل هذا؟

أعتقد أن لدينا من المؤسسات ما يكفي.. ما نحتاجه تفعيل أدوار هذه المؤسسات.. ومنحها المزيد من الصلاحيات، من هيئة مكافحة الفساد إلى المؤسسات الأخرى.. وعبر مواجهة قوية وحاسمة ومعلنة تطال المتورطين بكل مستوياتهم..

عندما تقدم القضايا التي تفوح منها رائحة الفساد لقضاء عاجل، وبأسماء شخوصها ومرتكبيها، وعندما يعلن على الملأ أن الملاحقة بدأت بلا هوادة.. سترون أن عصا الردع ستطال أولئك الذين لازالوا يعيشون على الفساد بأنواعه وتردع من تحدثهم أنفسهم للوقوع في براثنه.

قدموا كبار المتورطين وستصنعون حالة حقيقة وناجزة في مواجهة الفساد.. لتصدر أحكاماً سريعة وتنفذ بلا تأخير، ولتُقرأ في مشهد إعلام محلي عليه أن يكون شريكاً في تغطية جرائم المال العام وسترون ان العائد أكبر بكثير من المتصور أو المتوقع.
أطلقوا حملة لا هوادة فيها ضد الفساد، وسترون أن الثقة تكبر والأمل يتعزز وأن الرؤية تكتسب حضوراً قوياً في الوعي العام.. فالوفر المالي وتوظيف عوائد المليارات المفقودة أو تلك التي كانت ستفقد أو المستعادة ستضيف الكثير لخزينة الدولة.. وستضيف ما هو أهم وهو الشعور العام بأن ثمة مرحلة مختلفة ستكون تحت عين المتابعة والمساءلة والقضاء الناجز.
مهما أدعى الفضلاء حضور الوازع والضمير على أهميته، فلا قوة لمنظومة محاصرة الفساد دون وازع حضور السلطة وسيف القانون وأحكام القضاء الناجز. فمن الناس من ترتفع به معاني الأخلاق والدين والضمير لتكون حاجزاً دون أن يتورط في الفساد أو يشارك فيه.. ومن البشر من يرى الفرصة تتحرك أمام ناظريه لا يردعه عن استغلالها سوى خوفه من العار والشنار والقضاء والأحكام.
ان تتحرك الرؤية الوطنية لدعم اقتصاد المملكة من خلال فتح منافذ ومصادر وموارد جديدة فهذا جزء مهم من رؤية تغادر ملامح المصدر الوحيد.. إلا أن حجم الوفر المتوقع من مواجهة الفساد بقوة سيكون
جزءاً مهماً وكبيراً في دعم الموارد، ناهيك عن الدور الذي سيمكن من تنفيذ رؤية طموحة دون فساد.
الفساد ليس اختلاساً للمال العام فقط عبر مشروعات أو توريدات أو علاقات وتحالفات أو صياغات صارت في بعض الأحيان جزءاً من ثقافة اقتصاد يأكل منجزاته ويستهلك طاقة موارده.. الفساد يطال كل ما من شأنه إرهاق المواطن وتحميله مالا يطيق، إلى ما يؤثر على الدولة ويهدر مقوماتها.. وهي التي تبحث عن حلول قد تستعصي إذا استحكمت آلة الفساد وتمكنت.
للفساد صور كثيرة، فمنها ما يستأثر به البعض دون وجه حق.. مما يؤثر على مجموع بأمس الحاجة لمزيد من فرص الحياة. ومن الفساد بأن تتعطل مصالح الناس بينما تنجز مصالح المتنفذين، وأن تكون للواسطة والحضور الاجتماعي والمحسوبية دور في اقتطاع حق عام للحيازة الخاصة.
ومن صور الفساد أن تتحول بعض المشروعات التي تستهدف التطوير كعناوين كبيرة ومشروعة إلى وسيلة للإنفاق دون جدوى أو عائد منتظر.
ومن الفساد أن يستمر الإنفاق على مؤسسات بلا جدوى أو عائد أو إنتاج يمكن قياسه والاعتداد به. وأن يستمر الهدر في برامج لا طائل من ورائها.. أو أن عائدها مخيب للآمال.
ومن الفساد أن يتم تحويل قضايا الفساد إلى ارشيف الانتظار الطويل لتظهر النتائج الأخيرة وكأن شيئاً لم يحدث!!
كما أن عدم إشراك الإعلام المحلي في ممارسة دور يقتضي الكشف والمتابعة ونقل مجريات محاكمة الفاسدين لجمهور يتعطش ليرى نتائج ملاحقة الفاسدين وردع من تسول له نفسه التورط في حقل الفساد.. لن يكون سوى تعطيل لعنصر فاعل في مواجهة منظومة الفساد.
ومن الفساد العبث بالنظام، وانتهاك العدالة، وتجاوز الحقوق، والاستهانة بالمظالم، والتراخي حيال أصحاب الثروات الكبرى المشبوهة، الذين أثروا بين عشية وضحاها.. فليس ثمة قانون يسألهم من أين لك هذا؟
كما أن من الهدر واللاجدوى البقاء في حقل مؤسسات يفترض أن تكون رقابية وتشريعية، إلا أنها لم تؤد الدور المأمول منها.. ولازالت تدور في أفق النظام دون قدرة على اختراق جدار الفساد الكبير.
لنبدأ بالممكن قبل ان نتعثر بالمستحيل.. وليست مكافحة الفساد ومحاسبة مرتكبيه وإيضاح حقائقه سوى مقدمة ضرورية لدعم رؤية المملكة 2030. فكل جهد كبير وحلم كبير لمواكبة هذه الرؤية سيكون عرضة للضعف والإنهاك طالما أن ثمة فساداً تتطور أدواته وتتعدد مصادره.. وتلك آفة تأكل كل منجز وتنهك كل مجتمع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1503429

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شعبان 1437هـ - 16 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15634470